EOJM
المرصد المصري للصحافة والإعلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media

حالة الصّحافة والإعلام في مصر

التقرير الشهري لانتهاكات حرية الصحافة

يناير 2025

المرصد المصري للصحافة والإعلام

برنامج الرصد والتوثيق

حالة الصِّحافة والإعلام في مصر
التقرير الشهري لانتهاكات حرية الصحافة
يناير 2025

اسم الجهة الناشرة: المرصد المصري للصحافة والإعلام

تاريخ الإصدار: فبراير 2025

أسماء الفريق المسؤول

إعداد وتحرير

عصام ناصر

تدقيق لُغوي

مارسيل نظمي

إخراج فني

سمر صبري

قائمة المحتويات

الرقم	العنوان	الصفحة
1	المقدمة	4
2	المنهجية	5
3	الملخص	8
4	محاور التقرير	9
5	أولًا.. التحليل الإحصائي للانتهاكات	10
6	ثانيًا.. السرد التفصيلي للانتهاكات	14
7	ثالثًا.. تطورات المجتمع الصحفي	17
8	قضية الشهر... أحمد سراج مذيع يواجه السجن بسبب عمله الصحفي	20
9	التنكيل بأسر الصحفيين	21
10	أخيرًا ..توصيات	22

المقدمة

الحرية روح الصِّحافة والإعلام، بدونها تصبح المؤسسات الصحفية والإعلامية إما أبواق دعاية، أو مضخة للشائعات. والحرية لا تضمن صِحافة وإعلام فعال وحقيقي فحسب، إنما هي ضمانة لحياة آدمية وآمنة للعاملين/ات بالصحافة والإعلام، وبغير الحرية تتراجع الصِّحافة والإعلام ويتعرض العاملين/ات فيها للانتهاكات والمضايقات والقيود، وكل ما يهدد استقرارهم، ويجهض طموحاتهم المهنية ويحول بينهم وبين تطوير قدراتهم وتجويد إنتاجهم.

أما العدالة الاجتماعية فهي أساس الحرية؛ فلا حرية لجائع أو لمن كان أمانه الغذائي واستقراره المادي مهددًا؛ فالعدالة هي الضمانة الأولى للحرية وشرطها الأساسي، لذلك كان من الضروري التركيز على كل ما من شأنه ضمان تحقيق أجر عادل للصحفيين/ات والإعلاميين/ات، وترسيخ قواعد معروفة ومستقرة تحكم العِلاقة بين إدارات المؤسسات الصحفية والإعلامية، والعاملين/ات بها.

انطلاقًا من تلك القيم، ومن العهدين الدُّوَلِيّ للحقوق المدنية والسياسية، والدُّوَلِيّ للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، يتتبع المرصد المصري للصحافة والإعلام ما يهدد حرية الصحافة والإعلام، أو الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للعاملين/ات في المهنة.

في ظل هذا الاهتمام، تصدر مؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام، تقارير دورية -شهريًا- تسلط الضوء على تلك الانتهاكات التي يتعرض لها العاملون/ات بالصحافة والإعلام، كما تهدف لفهم منطق و أنماط هذه الانتهاكات بغرض البحث في سبل معالجتها، بهدف المساهمة في خلق بيئة مواتية للعمل الصحفي محققة مسعى التوثيق من ناحية التأريخ، والتغيير والتحسين والإصلاح.

كما يتعامل التقرير مع الانتهاكات الموثقة من زاويتين؛ الأولى رصد وقائع الانتهاك وتوثيقها، والزاوية الثانية تحليلية، حيث يتم استكشاف الأبعاد المختلفة للانتهاكات التي يتعرّض لها العاملون/ات في الصِّحافة والإعلام، ومن ثم تصنيفها وفق نوعيتها، وتوزيعها الجغرافي، وجنس ضحايا الانتهاكات، وجهة عمل ممارس الانتهاك، وتخصص الضحية.. إلخ، وغيرها من التصنيفات التي تساعدنا في مراكمة معرفة أفضل بمنطق الانتهاكات، وخرائط انتشارها.

يستند التقرير إلى إطار مفاهيمي واضح، وبناء منهجي طوّره المرصد المصري خلال سنوات عمله على مِلَفّ الصِّحافة والإعلام في مصر منذ بدأ عام 2013، مُستعينًا بما تراكم من خبرات ومعايير دولية للتوثيق، واستقصاء الحقيقة.

فيمَا يعمل على مهمة الرصد والتوثيق في المرصد كلًا من: وحدة الرصد والتوثيق، التي تتواصل بشكل مباشر مع ضحايا الانتهاكات من صحفيين/ات وإعلاميين/ات، وتسجل شهاداتهم/ن، وأعضاء الوحدة القانونية، وفريق من المراسلين/ات الميدانيين/ات، فضلًا عن مراجعة المنصات الصحفية والإعلامية.

ويستند فريق المرصد المصري، في التحقق من صحة وقائع الانتهاك المرصودة، إلى إحدى طريقتين؛ الأولى هي طريقة التوثيق المباشر- إذ يتم التوثيق عبر تواصل فريق عمل المؤسسة، مع الضحية أو الشهود، أو المؤسسة الصحفية، أو المحامين/ات، أو في حال توافر أدلة مادية، أو معلومات موثقة لجهات رسمية. والثانية هي التوثيق غير المباشر؛ حيث لا يتوفر تواصل مع الضحية، أو الشهود، أو المؤسسة الصحفية، أو المحامين/ات، كما لا تتوّفر أدلة مادية، أو معلومات لجهات رسمية، إنما يكون المصدر الرئيس للمعلومات جهة أخرى حقوقية، أو صحفية، أو حزبية، أو عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

المنهجية

يستند التقرير إلى إطار مفاهيمي وبناء منهجي واضح، طوّره المرصد المصري خلال سنوات عمله على مِلَفّ الصِّحافة والإعلام في مصر؛ مُستعينًا بما تراكم من خبرات ومعايير دولية للتوثيق، واستقصاء الحقيقة.

مصادر عملية الرصد

الرصد المباشر للأحداث: وذلك من خلال فريق العمل الميداني الخاص بالمؤسسة، والذي يقوم بالرصد الميداني للأحداث.

ما يرِد إلى المرصد من بلاغات وشكاوى: ويتم توثيقها عبر التواصل مع الشهود والصحفيين/ات والإعلاميين/ات، وتجميع الشهادات والأدلة.

البحث عبر الأرشيف الرقمي: من خلال ما نُشر في الصحافة والمنصات الرسمية والشهادات المتداولة عبر مواقع التواصل الاجتماعي أو مؤسسات المجتمع المدني أو محامين/ات معنيين/ات بملف حرية الإعلام.

التوثيق

تتبع المؤسسة نوعين من التوثيق

التوثيق المباشر: يتم من خلال التواصل مع الصحفيين/ات أو ذويهم/ن أو مع من يمثّلهم/ن قانونيًا، وتوثيق شهاداتهم/ن وما تعرضوا/ن له من انتهاكات، وتوثيق تلك الشهادات من خلال آليات تلقّي البلاغات والشكاوى حسب المعايير الدولية، والتواصل المباشر مع الصحفيين/ات أو ذويهم/ن.

التوثيق غير المباشر: يتعذّر فيه التواصل مع ضحايا الانتهاكات أو ذويهم/ن، ويتم من خلال الجهات الرسمية أو المصادر القضائية أو الصحفية أو الحقوقية ذات المصداقية، مع تحري صحة المنشور، من خلال الأشخاص ذوي الصلة، كأعضاء مجلس نقابة الصحفيين، أو أعضاء مجلس نقابة الإعلاميين، أو زملاء/زميلات الحالات في العمل، أو من ما نُشر عبر صفحات التواصل الاجتماعي الرسمية للصحفيين/ات والإعلاميين/ات.

المدى الزمني للتقرير

يلتزم التقرير الشهري بالحدود الزمنية المعنية؛ إذ يغطي الانتهاكات خلال شهر، وتشمل عملية الرصد كل الانتهاكات الواقعة ضد الصحفيين/ات والإعلاميين/ات في مختلف محافظات جمهورية مصر العربية.

تصنيف الانتهاكات:

يتم تقسيم الانتهاكات التي يتعرّض لها الصحفيون/ات بحسب طبيعة الأضرار الناجمة عنها؛ إلى أضرار (جسدية، معنوية، مهنية، وظيفية وإدارية، ملاحقة قضائية، مادية).

1 -أضرار جسدية

التعرّض للضرب أو إحداث إصابة: تشمل الضرب والسحل والتعذيب، أو إصابة مباشرة خلال تغطية اشتباكات أو نتيجة للضرب.

التعدّي بالضرب أو إحداث إصابة داخل مكان احتجاز (التعذيب): حالات مُنفصلة تحدث داخل أماكن الاحتجاز، وتشمل الضرب والسحل والتعذيب للصحفي/ة أو الإعلامي/ة أثناء الحجز داخل أقسام الشرطة أو داخل محبسه/ا.

2 -أضرار معنوية

قبض: عملية القبض على صحفي/ة أو إعلامي/ة، وتحرير محضر ضده/ا، والعرض على النيابة، وتوجيه الاتهامات.

احتجاز غير قانوني: تعني احتجاز الصحفي/ة- الإعلامي/ة بواسطة أفراد أمن داخل مكان مُخصص للاحتجاز لفترة من الزمن، ثم إطلاق سراحه/ا دون تحرير محضر وتوجيه اتهامات.

استيقاف وتفتيش: استيقاف الصحفي/ة- الإعلامي/ة لمدة زمنية معينة دون ترحيله/ا إلى مكان احتجاز معين أو تقييده/ا، ليتم إطلاق سراحه/ا بعدها دون تحرير محضر.

التعدّي بالقول أو التهديد: يشمل السب والألفاظ النابية والتهديدات، سواءً بطريقة مباشرة أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

التعدّي بالقول أو التهديد داخل مكان احتجاز: وتكون حالات مُنفصلة تحدث داخل أماكن الاحتجاز أثناء حبس الصحفي/ة -الإعلامي/ة.

3 -أضرار مهنية

منع التغطية الصحفية: منع الصحفي/ة من تغطية حدث ما، وتشمل جميع وسائل المنع من التغطية، سواءً تصوير أو بث.

منع إذاعة أو بث محتوى إعلامي: تشمل حالات منع نشر أو بث أو إذاعة أخبار أو مقالات أو برامج أو أي محتوى إعلامي، عبر وسائط مسموعة أو مكتوبة أو مرئية.

قرار حظر نشر: تشمل قرارات حظر النشر الصادرة بواسطة النيابة العامة، فيما يتعلّق بقضايا رأي عام متداولة.

مصادرة مطبوعة صحفية: تشمل وقائع مصادرة أعداد الجرائد.

اقتحام مقر مؤسسة صحفية/إعلامية: تشمل وقائع الهجوم على مقر صحفي أو مؤسسة إعلامية أو نِقابة الصحفيين.

منع من دخول النقابة: تشمل منع صحفيين/ات أو إعلاميين/ات من دخول مقر النقابة المُنتمين/ات إليها، بسبب إجراءات تعسّفية من جانب مجلس النقابة.

منع من دخول مؤسسة صحفية/إعلامية: تشمل منع صحفيين/ات أو إعلاميين/ات من دخول مقر عملهم/ن بسبب إجراءات تعسّفية من جانب مجلس إدارة المؤسسة الصحفية/الإعلامية.

الفصل التعسّفي: مخالفة القانون من قبل صاحب العمل، وإصدار قرار الفصل بشكل مُنفرد قبل انتهاء مدة العقد المُحدد، أو إنهاء العقد غير مُحدد المدة، دون سابق إنذار للصحفي/ة والإعلامي/ة العامل/ة.

حجب المواقع الإلكترونية: استخدام وسائل إلكترونية مُتقدمة لمنع الزوار في محيط جغرافي مُعين، إقليمي أو على مستوى الدولة، من الوصول إلى موقع إلكتروني أو أكثر، ويتم حجب المو اقع الإخبارية في مصر في بعض الأحيان عن طريق قرارات رسمية تصدر عن المجلس الأعلى للإعلام، وفي حالات أخرى عن طريق جهات غير معلومة.

مسح محتوى: إجبار الصحفي/ة أو الإعلامي/ة من قِبل طرف أو أطراف أخرى، على حذف أو تدمير المحتوى الذي قام/ت بتصويره أو تسجيله أو كتابته، وذلك دون رغبته.

إيقاف عن العمل: إجراء تتخذه الإدارة أو السُلطة المعنية في مواجهة الموظف/ة، وهو أحد التدابير السالبة للحقوق الوظيفية من خلال حِرمان الموظف/ة من مزاولة وظيفته/ا خلال مدة الوقف عن العمل.

4 -ملاحقة قضائية

أحكام قضائية بالحبس: تكون أمام محاكم مختلفة، سواءً جنح أو جنح مستأنف أو جنايات ضد صحفيين/ات في قضايا تتعلّق بعملهم/ن الصحفي.

تقييد حرية التنقل: تقييد إقامة أو حرية تنقل صحفيين/ات داخل أو خارج البلاد، مثل منع السفر، أو منع دخول البلاد، أو الترحيل خارج البلاد، سواءً تمّت بقرارات من الجهات المعنية، أو بدون قرار إداري (وتكون حينئذ مُسجّلة بمنع دخول البلاد).

5 -أضرار وظيفية وإدارية:

إجراء إداري تأديبي: بإجراء التحقيقات الإدارية الداخلية في المؤسسات الصحفية والإعلامية، أو ما يتعلّق بالشؤون الإدارية للصحفي/ة داخل نقابة الصحفيين، أو فيما يتعلق بطبيعة عمله/ا الصحفي.

6 -أضرار مادية

إتلاف أو حرق معدات صحفية: تشمل جميع الأضرار التي تصيب المعدات والممتلكات المُخصصة للعمل الصحفي، دون طابع الاستخدام الشخصي.

الاستيلاء على معدات صحفية: تشمل حالات التحفّظ على معدات صحفية، بواسطة الجهات الرسمية المُختصة، أثناء تأدية العمل الصحفي، أو اختطافها بواسطة أفراد أو مجموعات أو جهات غير مُختصة بذلك.

إخلاء سبيل بكفالة مالية: تكون عبر جهات التحقيق المُختلفة بعد القبض على الصحفيين/ات الميدانيين/ات، وتوجيه اتهامات قبل الإحالة المحكمة المُختصة.

فرض غرامة مالية: عبر أحكام قضائية في محاكم الجنح، والجنح المُستأنفة والجنايات.

الملخص

انتهاكات شهر يناير وخرائط توزيعها

يأتي هذا التقرير ضمن سلسلة التقارير الدورية التي يصدرها المرصد المصري للصحافة والإعلام، لرصد و اقع حرية الصحافة في مصر، وتوثيق الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون والعاملون/ات في المؤسسات الإعلامية، وذلك في إطار التزام المؤسسة بتقديم قراءة منهجية ومنتظمة لحالة الحريات الإعلامية، من منظور مهني وحقوقي مستقل.

ويهدف التقرير إلى دعم جهود التوثيق والمساءلة، وتوفير قاعدة بيانات تحليلية يُمكن الرجوع إليها من قبل الجهات المهنية والحقوقية ذات الصلة، بما في ذلك نقابة الصحفيين، وصنّاع السياسات، والمؤسسات الإعلامية، ومنظمات المجتمع المدني المحلية والدولية. كما يسعى إلى تسليط الضوء على الاتجاهات العامة التي تُشكّل بيئة العمل الصحفي في مصر، سواء من حيث حرية التغطية، أو الأمان المهني، أو الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للعاملين بالمجال.

استنادًا إلى البيانات الاسترشادية المُجمعة - حتى تاريخ إعداد هذا التقرير- تم توثيق عدد 11 انتهاكًا، شهدها شهر يناير 2025، منهم 8 انتهاكات وقعت بحق صحفيين ذكور، فيما وقع 2 انتهاك بحق صحفيات، و انتهاك وحيد بحق مؤسسة صحفية.

على صعيد الجغرافيا، فإن كل الانتهاكات التي شهدها شهر يناير وقعت في العاصمة، إذ شهدت القاهرة وقوع 11 انتهاك، هي كل ما رصدناه خلال الشهر.

زمانيًا، فقد شهد الأسبوع الأول من الشهر وقوع 4 انتهاكات، فيمَا شهد الأسبوع الثاني انتهاك وحيد، أما الأسبوع الثالث فقد شهد وقوع 5 انتهاكات، أما الأسبوع الر ابع والأخير فقد شهد وقوع انتهاك وحيد أيضا.

كانت هناك **انتهاكات أكثر وقوعًا** من غيرها، ولعل أكثر الانتهاكات وقوعًا خلال يناير 2025 كان تجديد الحبس على ذمة التحقيقات، إذ وقع 7 مرات خلال الشهر، يليها بالتساوي انتهاكات (قبض تعسفي، تعامل / تحدث غير لائق، تهديد إلكتروني بالقول، اختراق منصة رقمية) كل منها وقع مرة واحدة.

كل الانتهاكات الـ 11 التي رصدت خلال شهر يناير 2025 جرى توثيقها بصورة مباشرة، عبر العودة إلى من وقع بحقه الانتهاكات، أو عبر مشاهدة الانتهاك في أثناء وقوعه، مثل حالات تجديد الحبس على ذمة التحقيقات التي يحضرها محاميو المرصد.

أما أكثر التخصصات الصحفية التي تعرض أصحابها للانتهاكات خلال يناير، فقد جاءت كالتالي: فئة محرر وقع بحقها 4 انتهاكات، فئة مقدم برامج وقع بحقها 3 انتهاكات، بينما وقعت بحق فئة كاتب 2 انتهاك، وأخيرًا فئات (مراجع لغوي، غير محدد التخصص) وقع بحق كل منها انتهاك وحيد.

أما إذا صنفنا الانتهاكات التي وثقناها خلال شهر يناير، **من زاوية القائم بالاعتداء**، نجد أن جهات قضائية كانت الأكثر ارتكابًا للانتهاكات خلال الشهر بو اقع 7 انتهاكات، كلها تجديدات حبس على ذمة التحقيقات، يليها مدنيون دون صفة وظيفية مكنتهم أكثر من ارتكاب الانتهاكات، وقد ارتكب مدنيون 3 انتهاكات خلال يناير، وأخيرًا ارتكبت جهات أمنية انتهاك وحيد، وهو حالة القبض على الصحفي أحمد سراج.

محاور التقرير

فضلًا عن المقدمة التي تقدم عرضًا مختصرًا لما ورد في التقرير وترسم خرائط الانتهاكات التي شهدها الشهر، فإن هذا التقرير يتكوّن من 4 محاور، **الأول:** تحليل إحصائي وقراءة متأنية للانتهاكات المُسجّلة وتصنيفاتها، **الثاني:** سرد تفصيلي للانتهاكات التي شهدها الشهر، **الثالث:** أبرز التطورات التي شهدها المجتمع الصحفي خلال الشهر، كما تتضمن قضية بارزة وقعت خلال الشهر، وكذلك نتناول فيها ما يتعرض له أهالي الصحفيين/ات المحبوسين/ات من تضييقات، أو الملاحقات التي قد يتعرض لها صحفيين بعد قضائهم مدد الحبس أما **الخاتمة** تتضمّن عددًا من الاستنتاجات وبعض التوصيات.

أولًا.. التحليل الإحصائي للانتهاكات

نكشف في هذا المحور الأبعاد الإحصائية والتحليلية للانتهاكات التي رصدناها خلال شهر يناير 2025، بهدف بناء فهم أفضل لطبيعة هذه الانتهاكات وأسبابها ومحفزاتها.

1 -النوع الاجتماعي لضحية الانتهاك

شهد شهر يناير 2025 وقوع 11 انتهاكًا، منهم 8 انتهاكات وقعت بحق صحفيين ذكور، فيما وقع 2 انتهاك بحق صحفيات، و انتهاك وحيد بحق مؤسسة صحفية.

جنس ضحية الانتهاك

2 -جغرافيا الانتهاكات

على صعيد الجغرافيا، فإن كل الانتهاكات التي شهدها شهر يناير وقعت في العاصمة، إذ شهدت القاهرة وقوع 11 انتهاك، هي كل ما رصدناه خلال الشهر.

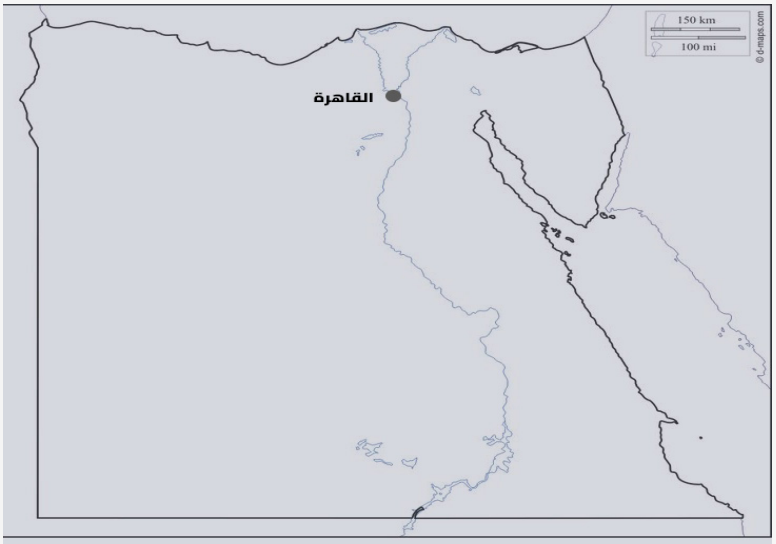

جغرافيا الانتهاكات

القاهرة 11

3 -زمن الانتهاكات

زمانيًا، فقد شهد الأسبوع الأول من الشهروقوع 4 انتهاكات، فيمَا شهد الأسبوع الثاني انتهاك وحيد، أما الأسبوع الثالث فقد شهد وقوع 5 انتهاكات، أما الأسبوع الرابع والأخير فقد شهد وقوع انتهاك وحيد أيضا.

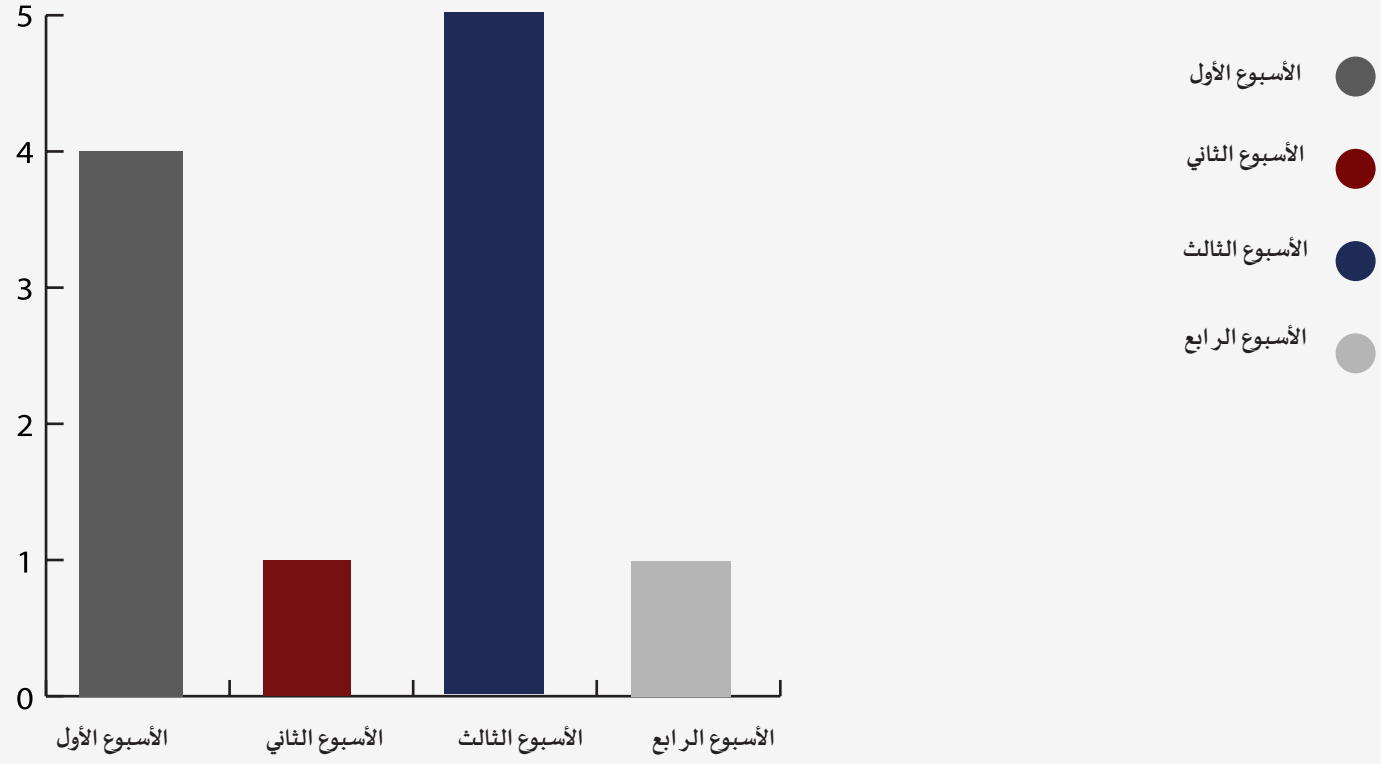

4 -نوع الانتهاك

كانت هناك انتهاكات أكثروقوعًا من غيرها، ولعل أكثر الانتهاكات وقوعًا خلال يناير 2025 كان تجديد الحبس على ذمة التحقيقات، إذ وقع 7 مرات خلال الشهر، يليها بالتساوي انتهاكات (قبض تعسفي، تعامل / تحدث غير لائق، تهديد إلكتروني بالقول، اختراق منصة رقمية) كل منها وقع مرة واحدة.

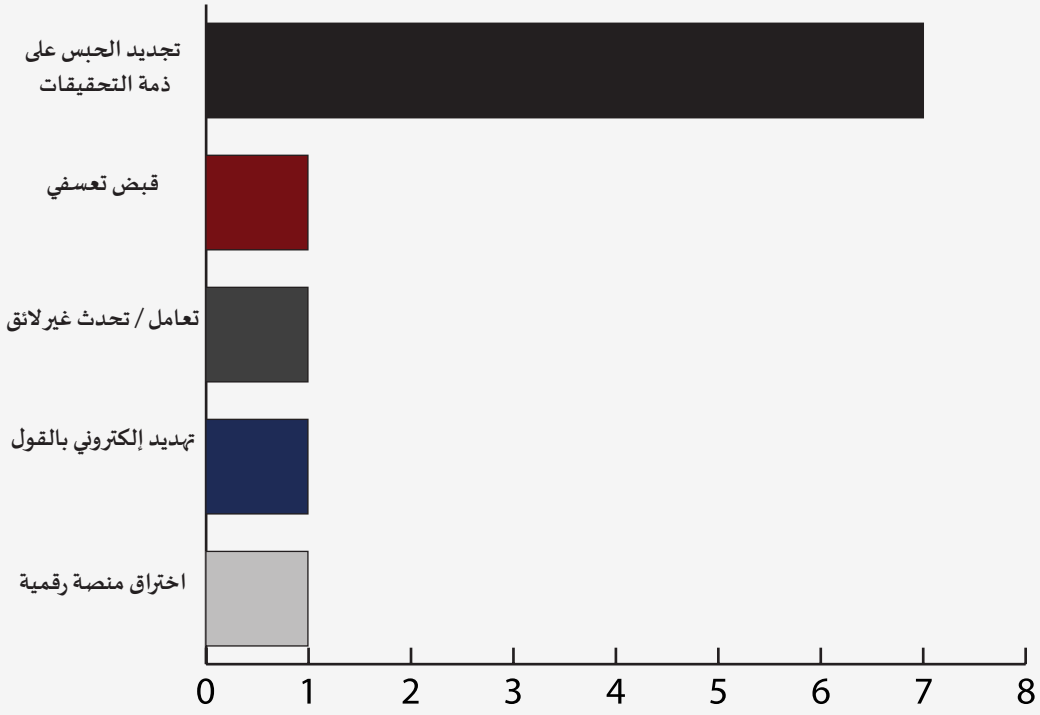

5 -نوع التوثيق

كل الانتهاكات الـ11 التي رصدت خلال شهريناير جرى توثيقها بصورة مباشرة، عبر العودة إلى من وقع بحقه الانتهاكات، أو عبر مشاهدة الانتهاك في أثناء وقوعه، مثل حالات تجديد الحبس على ذمة التحقيقات التي يحضرها محاميو المرصد.

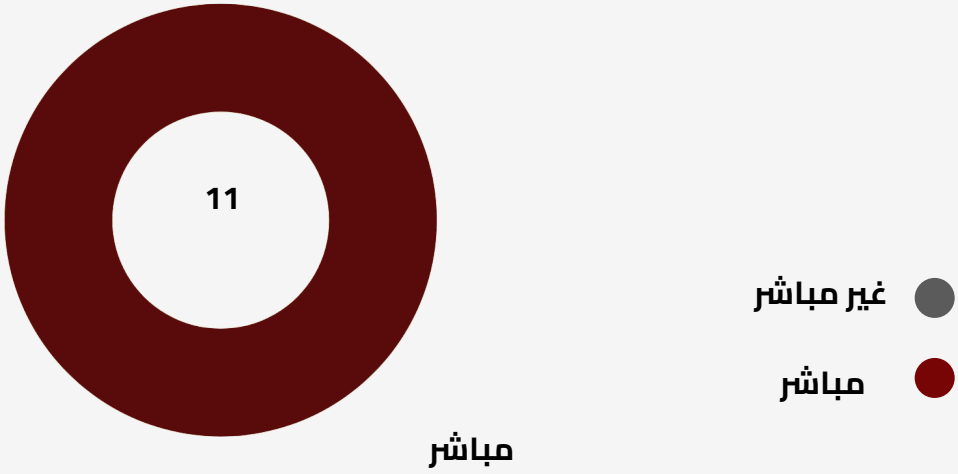

مباشر

6 -تخصص الضحية

أما أكثر التخصصات الصحفية التي تعرض أصحابها للانتهاكات خلال يناير، فقد جاءت كالتالي: فئة محرر وقع بحقها 4 انتهاكات، فئة مقدم برامج وقع بحقها 3 انتهاكات، بينما وقعت بحق فئة كاتب 2 انتهاك، وأخيرًا فئات (مراجع لغوي، غير محدد التخصص) وقع بحق كل منها انتهاك وحيد.

تخصص الضحية

7 -نوع جهة عمل المعتدي

أما إذا صنفنا الانتهاكات التي وثقناها خلال شهر يناير، من زاوية القائم بالاعتداء، نجد أن جهات قضائية كانت الأكثر ارتكابًا للانتهاكات خلال الشهر بو اقع 7 انتهاكات، كلها تجديدات حبس على ذمة التحقيقات، يليها مدنيون دون صفة وظيفية مكنتهم أكثر من ارتكاب الانتهاكات، وقد ارتكب مدنيون 3 انتهاكات خلال يناير، وأخيرًا ارتكبت جهات أمنية انتهاك وحيد، وهو حالة القبض على الصحفي أحمد سراج.

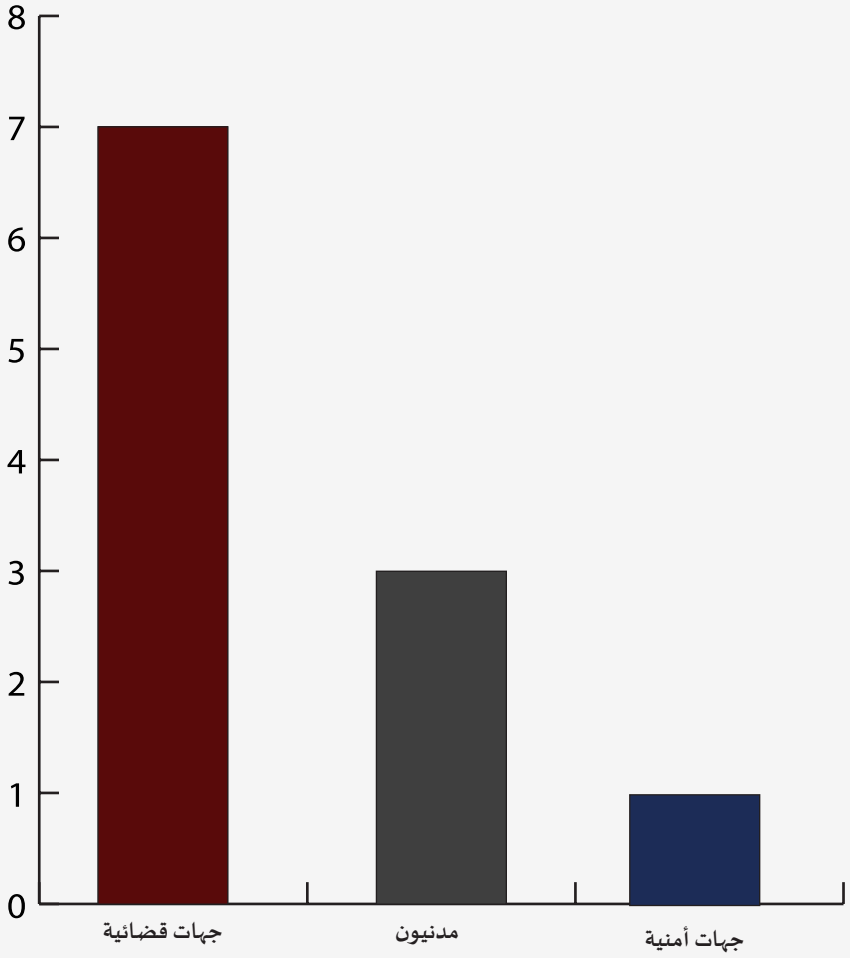

ثانيًا.. السرد التفصيلي للانتهاكات

الحريات الصحفية

1 - القبض على مذيع ذات مصر أحمد سراج

وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام، في 16 يناير 2025، واقعة القبض على المذيع بـ "ذات مصر" أحمد سراج، في 15 يناير 2025، من داخل مقر عمله، بمدرسة الملك فهد، بمدينة نصر، في تمام الساعة 11 صباحًا، ومن ثم اقتياده إلى مكان مجهول، حتى ظهوره في اليوم التالي أمام نيابة أمن الدولة العليا بالتجمع الخامس، والتي وجهت له اتهامات بـ"انضمام لجماعة إرهابية، نشر وإشاعة أخبار كاذبة، واستخدام موقع ذات مصر لترويج أفكار هذه الجماعة"، وأدرج على ذمة القضية رقم 7 لسنة 2025 حصر أمن دولة.

وعن سبب القبض عليه، توقع رئيس تحرير ذات مصر، صلاح الدين حسن، أن القبض على سراج جاء "على خلفية إجرائه حوارًا صحفيًا نشر على موقع ذات مصر الإخباري، مع الدكتورة ندى مغيث زوجة رسام الكاريكاتير أشرف عمر، للحديث عن واقعة القبض على زوجها. وهو ما ثبت فعلًا خلال التحقيق بمواجهة الصحفي بصفحة فيديو ذات مصر على يوتيوب وفيديو ندى مغيث.

أحمد سراج مدرس لغة عربية ويعمل في مجال الثقافة، صدر له 22 كتابًا عن الهيئة العامة للكتاب، وأعمال مسرحية، كما يعمل مدققًا لغويًا، كتب في صحف عدّة منها الأهرام، والمصري اليوم، وأخبار الأدب، والتحرير، وجرائد عربية عدّة، محررًا في الأدب والفنون والثقافة والنقد الأدبي، كما كان دائم الظهور في قناة النيل الثقافية، كذلك سبق له العمل مستشارًا للنائب العام السعودي في تحرير المحتوى الإلكتروني.

2 - تعرض الصحفية منى الصاوي للسب والتهديد

وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام، في 5 يناير 2025، ما تعرضت له الصحفية منى الصاوي من انتهاكات، كتبت الصحفية تقول إن القصة بدأت حين نشر المتحدث باسم نِقابة العلاج الطبيعي، د. محمد محسن على صفحته يتهم طبيب علاج طبيعي بالتسبب في تدهور الحالة الصحية لمشجع أهلاوي من ذوي الاحتياجات الخاصة، يعاني من "متلازمة داون" من جرّاءِ استخدامه العلاج بالطقطقة، في حين أن هذه التقنية تتسبب في تداعيات سلبية للمصابين بمتلازمة داون، لأنهم يعانون في الأساس من هشاشة عظام.

تضيف الصحفية، "تواصلت مع الطبيب المذكور حتى أكفل له حق التعليق والرد على تصريحات المتحدث باسم نِقابة العلاج الطبيعي، فمَا كان منه إلا اتهامي بالابتزاز بالتعاون مع د. محمد محسن، كما ألمح إلى أني على عِلاقة بالأخير، كما هددني بأنه يعرف مسؤولين كبار، وفي حال لم يتم حذف البوست سيبلغ عني الجهات الأمنية، مشددًا على أنه سجل مكالماتي معه، وسيستخدمها ضدي".

وأشارت إلى أنها عبر البحث عن بيانات الطبيب المذكور على الموقع الإلكتروني لنقابة الأطباء، تبين لها أن تعريفه الوظيفي "أخصائي مساعد تغذية علاجية، وأخصائي إدارة مستشفيات".

وقالت الصحفية، إنه "في ضوء هذه الأحداث سأتقدم ببلاغ رسمي لنقابة الصحفيين بالواقعة، وسأتقدم بشكوى رسمية لنقابة الأطباء، وقد يتطور الأمر بتقديم بلاغ للنائب العام للتحقيق فيما ورد".

جدير بالذكر أن منصة تيليجراف مصر-التي تنتمي لها الصحفية- نشرت أكثر من تقرير عن الطبيب المذكور، والأضرار التي سببها للمشجع الأهلاوي، وعن تعليقات نِقابة العلاج الطبيعي على الأمر، وكذلك عن تهديداته للصحفية.

الحقوق الاقتصادية

3 -اختراق قناة المركز الإعلامي للنادي الأهلي على يوتيوب

وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام، في 21 يناير 2025، و اقعة اختراق قناة المركز الإعلامي للنادي الأهلي على يوتيوب، حتى استعادتها مجددًا، وعودتها للعمل مرة أخرى بشكل طبيعي في اليوم ذاته.

العدالة الجنائية

4 -تجديد حبس الصحفي خالد ممدوح 45 يومًا على ذمة التحقيقات

قررت محكمة جنايات القاهرة/إرهاب، في 13 يناير 2025، تجديد حبس الصحفي خالد ممدوح، مدة 45 يومًا على ذمة التحقيقات في القضية رقم 1282 لسنة 2024 أمن دولة عليا، التي يواجه فيها اتهامات الانضمام إلى جماعة إرهابية ونشر أخبار وبيانات كاذبة وارتكاب جريمة من جرائم التمويل.

انعقدت الجَلسة عبر تقنية الفيديو كونفرانس، و أثناء النداء على الصحفي وباقي المتهمين تبين تغيبه، وعليه أبلغ حراس السجن رئيس المحكمة، بأن المتهمين يؤدون صلاة الظهر، ومن ثم طلب الدفاع الحاضر مع الصحفي تأجيل نظر الدعوى لغياب المتهمين، إلا أن المحكمة أبلغتنا بتجديد حبسهم، مع مراعاة التجديد في المواعيد القانونية.

5 -تجديد حبس الصحفي أحمد سراج مرتان خلال يناير على ذمة التحقيقات

المرة الأولى، في 16 يناير 2025، قررت نيابة أمن الدولة العليا، تجديد حبس الصحفي أحمد سراج، مدة ١٥ يومًا على ذمة التحقيقات، في القضية رقم ٧ لسنة ٢٠٢٥ أمن دولة عليا، التي يواجه فيها اتهامات بـ"الانضمام إلى جماعة إرهابية، نشر أخبار وبيانات كاذبة، وارتكاب جريمة من جرائم التمويل، واستخدام موقع ذات مصر في ارتكاب جريمة نشر الأخبار الكاذبة"، **المرة الثانية**، في 26 يناير 2025، حيث أعادت نيابة أمن الدولة العليا، تجديد حبس الصحفي أحمد سراج، مدة 15 يومًا على ذمة التحقيقات في القضية، مع مراعاة التجديد في المواعيد القانونية.

بدأت النيابة تحقيقاتها مع سراج عقب القبض عليه في أثناء خروجه من إحدى المدارس، بعد انتهاء عمله كمعلم لغة عربية، في ١٥ يناير ٢٠٢٥، و اقتياده إلى جهة غير معلومة، على خلفية إجراءه حوارًا صحفيًا، مع الدكتورة ندى مغيث، زوجة رسام الكاريكاتير أشرف عمر حول و اقعة القبض على زوجها من منزلهم، نشر الحوار على موقع ذات مصر الإخباري.

6 -تجديد حبس الصحفي ياسر أبو العلا 45 يومًا على ذمة التحقيقات

قررت محكمة جنايات القاهرة، المنعقدة بمجمع المحاكم الملحق بمركز الإصلاح والتأهيل بمدينة بدر/ الدائرة الأولى إرهاب، في 6 يناير 2025، تجديد حبس الصحفي ياسر أبو العلا مدة 45 يومًا على ذمة التحقيقات في القضية رقم 1568 لسنة 2024 حصر أمن الدولة العليا، مع مراعاة التجديد في المواعيد القانونية.

7 -تجديد حبس الصحفي رمضان جويدة 45 يومًا على ذمة التحقيقات

قررت محكمة جنايات القاهرة، المنعقدة بمجمع المحاكم الملحق بمركز الإصلاح والتأهيل بمدينة بدر/ الدائرة الأولى إرهاب، في 6 يناير 2025، تجديد حبس الصحفي رمضان جويدة مدة 45 يومًا على ذمة التحقيقات في القضية رقم 1568 لسنة 2024 حصر أمن الدولة العليا، مع مراعاة التجديد في المواعيد القانونية.

8 -تجديد حبس الصحفي أحمد بيومي 15 يومًا على ذمة التحقيقات

قررت نيابة أمن الدولة العليا، المنعقدة في 19 يناير 2025، تجديد حبس الصحفي أحمد بيومي مدة 15 يومًا على ذمة التحقيقات في القضية رقم 5054 لسنة 2024 حصر أمن الدولة العليا، مع مراعاة التجديد في المواعيد القانونية.

9 -تجديد حبس الصحفي محمد سعد خطاب 45 يومًا على ذمة التحقيقات

قررت محكمة جنايات القاهرة/إرهاب، المنعقدة في 21 يناير 2025، تجديد حبس الصحفي محمد سعد خطاب، مدة 45 يومًا على ذمة التحقيقات في القضية رقم 2063 لسنة 2023 حصر أمن الدولة العليا، مع مراعاة التجديد في المواعيد القانونية، حيث وجهت له اتهامات بـ"الانضمام إلى جماعة إرهابية ونشر أخبار وبيانات كاذبة وإساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي".

ثالثًا.. تطورات المجتمع الصحفي

نرصد في هذه المساحة أبرز التطورات[1] التي شهدها المجتمع الصحفي، مع تركيز خاص على نشاط الجهات المعنية بتنظيم الصِّحافة والإعلام في مصر، هذه الجهات نقابتان، هما نِقابة الصحفيين ونقابة الإعلاميين، وثلاث جهات رقابية، هي المجلس الأعلى للإعلام، والهيئة الوطنية للصحافة، والهيئة الوطنية للإعلام.

أولًا: على الصعيد النقابي

(1) نقابة الصحفيين... خدمات صحية وبيانات حول الحريات وجدل بخصوص القيد

فيما يتعلق بالخِدْمات المقدمة للمجتمع الصحفي: وقعت نِقابة الصحفيين، مع نقابتي المهندسين والمحامين، في 6 يناير 2025، بروتوكول تعاون مع معامل رويال لاب؛ بهدف: تقديم مجموعة من المميزات الحصرية لأعضاء النقابات وأسرهم، وفي 8 يناير 2025، وقعت النِّقابة أيضًا بروتوكول تعاون مع 5 معامل تحاليل طبية كبرى، تمتلك 142 فرعًا على مستوى الجمهورية، وفي 9 يناير وقعت النِّقابة كذلك بروتوكول تعاون مع معامل كايرو لاب، وبموجبه منح الصحفيين 21 تحليلًا مجانيًا، وفي 21 يناير وقعت النِّقابة بروتوكول تعاون 7 معامل تحاليل طبية كبرى وتمتلك مجتمعة 190 فرعًا على مستوى الجمهورية.

أما على صعيد مِلَفّ الحريات الصحفية: تقدم خالد البلشي، نقيب الصحفيين، بمذكرة للنائب العام، تضمنت 3 مطالب؛ الأول: الإفراج عن الصحفيين (نقابيين وغير نقابيين) المحالين للمحاكمة الجنائية، ومضى على حبسهم احتياطيًا أكثر من عامين، مع استعداد النِّقابة لضمان مثولهم أمام المحكمة عند طلبهم. الثاني: إخلاء سبيل الصحفيين، الذين أمضوا أقصى مدة للحبس الاحتياطي المنصوص عليها بالمادة (143 /4) من قانون الإجراءات الجنائية. الثالث: ضم فترات الحبس الاحتياطي لكل مَن صدرت بحقه عقوبة.

كذلك أصدرت لجنة الحريات بالنقابة بيانًا، في 17 يناير 2025، أدانت فيه القبض على أحمد سراج المذيع بموقع ذات مصر، وطالبت بإخلاء سبيله فورًا، وشدد البيان على أن إجراء حوار مع زوجة أحد المحبوسين ليس جريمة، وأن إخلاء سبيل د. ندى مغيث كان يستوجب إخلاء سبيل زوجها أيضًا، كما أكد البيان على ضرورة حماية حق الصحفيين في كشف الحقائق للرأي العام، بدلًا من ملاحقتهم والقبض عليهم لمجرد قيامهم بواجباتهم المهنية، وشدد على أن التحقيق مع أهالي المحبوسين يعد تحولًا خطيرًا في التعامل مع ملفات قضايا الرأي، ويمثل ردة على الوعود بمراجعة أوضاع المحبوسين.

في السياق ذاته، تقدم نقيب الصحفيين خالد البلشي ببلاغ جديد للنائب العام وخطاب للجهات المختصة، طالب فيه بالعفو والإفراج عن أكثر من 24 صحفيًا محبوسًا، ومراجعة أوضاع جميع المحبوسين على ذمة قضايا الرأي تمهيدًا لإغلاق هذا الملف المؤلم.

وبخصوص مصير التوصيات الصادرة عن المؤتمر العام السادس: أعلنت نِقابة الصحفيين في 19 يناير 2025، أنها أرسلت خطابات إلى مدير مكتب السيد رئيس الجمهورية، ورئيس مجلس الوزراء، ورئيس مجلس النواب،

1- رصد نشاطات الهيئات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر يكون بالعودة إلى الحسابات الرسمية لهذه الجهات على موقع التواصل الاجتماعي فيس بوك، بسبب حرص هذه الجهات على تحديث نشاطاتها على حساباتها بالفيس بوك.

ورئيس مجلس الشيوخ، ورئيس المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، ورئيس الهيئة الوطنية للصحافة، أرفقت معها نسخة من البيان النهائي للمؤتمر العام السادس والتوصيات الكاملة ونتائج الاستبيان حول أوضاع الصِّحافة والصحفيين؛ في إطار حرص مجلس النِّقابة على تنفيذ توصيات المؤتمر السادس للصحافة المصرية، الذي عقد في الفترة من 16-14 ديسمبر الماضي.

مِلَفّ القيد ومشكلاته: جدل لا يكاد يخبو حتى يجدد، حول معايير القيد، يثيره صحفيو القيد الاستثنائي ممن حصلوا على أحكام قضائية تقضي بقبول ضمهم إلى النِّقابة لكن مجلس النِّقابة يعطل قرار ضمهم، ويثيرها الصحفيين/ات ممن تقدم بطلب لدخول النِّقابة لكن رفضته لجنة القيد، معتبرين أن قرارات القبول والرفض لا تستند إلى معايير موضوعية، و إنما إلى تقديرات وتحيزات المسؤولين عن الملف في النقابة، أما مجلس النقابة فإنه يؤكد على موضوعية المعايير المستخدمة في القيد، وحيادية لجنة القيد ولجنة القيد الاستثنائي. وقد نشر المرصد المصري للصحافة والإعلام، خلال الأيام الماضية، تقريرًا يتناول جانب من جوانب هذا الجدل، والمتعلق بصحفيين القيد الاستثنائي؛ حيث تواصل مع عدد منهم، ومع ممثلين عن نقابة الصحفيين، للوقوف على أبعاد الخلاف، مع محاولة استشراف الخطوات التالية مستقبلًا.

(ب) نقابة الإعلاميين والبحث عن دور

2 -نِقابة الإعلاميين ومكافحة الشائعات بالتعاون مع الأزهر

أطلقت نِقابة الإعلاميين، في 5 يناير 2025، ما أسمته "استراتيجيتها للسيطرة على فوضى السوشيال الميديا"، لما تمثله هذه الفوضى من خطر على الأمن الاجتماعي. وتتحقق هذه الاستراتيجية عبر ثلاث آليات؛ الأولى: إنشاء مركز لمكافحة الشائعات تابع لنقابة الإعلاميين. الثانية: مكافحة المنشورات "الدوارة" على السوشيال ميديا. الثالثة: عقد جلسات دورية مع المؤثرين الهادفين على السوشيال ميديا[2].

غاية المركز هو رفع وعي المواطنين، وإمداد "الإعلام التقليدي بالأخبار الصادقة المدققة، وخلق قنوات اتصال و اقعية بين المعدين ورؤساء التحرير ومركز مكافحة الشائعات التابع للنقابة ومنصاته"، فضلًا عن تقديم خِدْمَات تدريبية للإعلاميين في "تقصي الحقائق ومكافحة الشائعات"، مع فتح المجال للمواطنين في الاتصال بالمركز للسؤال عن صحة الأخبار المطروحة.

لم تكشف النِّقابة بشكل واضح عن السياسات التي ستتبعها في مكافحة الشائعات والمعلومات المغلوطة، وإن كان نشر المعلومات الصحيحة، والتنديد بالشائعات هي الوسيلة التي ستتبع؛ وهو ما يفهم ضمنيًا من النص. كما لم تكشف عن دافع التواصل مع المؤثرين "الهادفين" على السوشيال ميديا، لكن يفهم من السياق أيضًا أنه لتقديم الدعم والتحفيز وخلق مساحات مشتركة معهم.

في السياق ذاته، ألتقى نقيب الإعلاميين بفضيلة الإمام الأكبر أحمد الطيب، شيخ الأزهر، "في إطار الجهود الوطنية والمسؤولية المشتركة لمواجهة الشائعات وتعزيز الوعي المجتمعي"، مع الاتفاق على "إعداد بروتوكول للتعاون المشترك

2-نقابة الإعلاميين (فيس بوك)، نقابة الإعلاميين تطلق استراتيجيتها للسيطرة على فوضى السوشيال الميديا، 5 يناير 2025، شوهد في: 6 فبراير 2025، في: https://tinyurl.com/2cxw9nc5

يتضمن آليات تطبيقية فورية[3]".

ثانيًا: المؤسسات الرقابية

الأعلى للإعلام يواصل جهوده الرقابية

في هذا السياق أعاد المجلس الأعلى للإعلام، في 12 يناير 2025، تشكيل لجنة الدراما التابعة للمجلس، برئاسة علا الشافعي عضو المجلس، وبمشاركة عدد من الكتاب والأدباء والنقاد الفنيين، واللجنة مختصة بمتابعة ورصد الأعمال الدرامية التي تعرض على وسائل الإعلام، بما "يحافظ على قيم وأخلاق المجتمع ولمتابعة الالتزام بتطبيق المعايير والأعراف المكتوبة (الأكواد) الصادرة عن المجلس برقم 62 لسنة 2019"، تصدر اللجنة تقاريرها حول الأعمال المعروضة، وترصد المخالفات وتفحصها وتتحقق من ثبوتها، وتقترح على المجلس القرارات المناسبة بخصوصها.

كما عقدت لجنة ضبط أداء الإعلام الرياضي، التابعة للمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، اجتماعها الدوري، في 14 يناير 2025، لمناقشة وبحث سبل تطوير المحتوى المقدم في القنوات والبرامج الرياضية، وفي 19 يناير عقدت اللجنة اجتماعًا مع ممثلي القنوات والجهات الإعلامية الرياضية المتخصصة، ناقشت خلاله أهمية الحيادية والموضوعية والمهنية خلال تناول الأخبار والتقارير والتحليل والنقد الرياضي حملات توعية لنشر ثقافة الروح الرياضية بين الجماهير.

3-نقابة الإعلاميين (فيس بوك)، نقيب الإعلاميين يلتقي شيخ الأزهر لتحديد أطر التعاون في معركة الوعي ومكافحة الشائعات، 6 يناير 2025، شوهد في: 6 فبراير 2025، في: https://tinyurl.com/bdd4wrrv

قضية الشهر... أحمد سراج مذيع يواجه السجن بسبب عمله الصحفي

مع دقات عقارب الساعة الحادية عشر صباحًا، يوم 15 من يناير الماضي، أُلقي القبض على الصحفي والمذيع بموقع ذات مصر الإخباري، أحمد سراج، من داخل مقر عمله بمدرسة الملك فهد بمدينة نصر، و اقتياده إلى مكان مجهول.

بمحافظة المنوفية التي تقع جَنُوب الدلتا وشمال العاصمة محافظة القاهرة_مكان القبض_، تحاول زوجة أحمد سراج الاتصال به لكن دون جدوى: "التليفون كان مغلق"، لم يكن الزوج معتادًا على غلق هاتفه الشخصي لتكون هذه إشارة إلى حدث غير اعتيادي في حياة أسرته؛ المكونة من زوجة وأربعة أطفال، لتكتشف فيما بعد خبر القبض عليه: "اتصلت بأكثر من شخص حتى عرفت أن هناك أشخاصًا ذهبوا إليه في المدرسة التي يعمل بها في القاهرة واصطحبوه معهم".

في اليوم التالي من صبيحة ليلة القبض ظهر "سراج" أمام نيابة أمن الدولة العليا بالتجمع الخامس، ليواجه تهمًا بالانضمام إلى جماعة إرهابية ونشر وإشاعة أخبار كاذبة واستخدام موقع ذات مصر لترويج أفكار هذه الجماعة، وأُدرجَ على ذمة القضية رقم 7 لسنة 2025 حصر أمن دولة.

في الرابع من ديسمبر عام 2024، لم يكن مُقدم البرنامج أحمد سراج والدكتورة ندى مغيث زوجة رسام الكاريكاتير أشرف عمر، على علم بأن مقطع الفيديو سيقودهما إلى التحقيق بعد شهرين من نشره عبر موقع مقاطع الفيديو "يوتيوب"، ليكون الفيديو دليل إدانة ضد المذيع أمام نيابة أمن الدولة العليا.

فيمّا أوضح رئيس تحرير ذات مصر، صلاح الدين حسن، عبر حسابه الشخصي على موقع التواصل "فيسبوك" يوم 16 من يناير 2025، أن القبض على سراج جاء "على خلفية إجراءه حوارًا صحفيًا نشر على موقع ذات مصر الإخباري مع الدكتورة ندى مغيث زوجة رسام الكاريكاتير أشرف عمر حول و اقعة القبض على زوجها، منوهًا: "اللقاء منذ شهرين.. لكن ردة الفعل تأخرت لليوم".

> مر عشرون يومًا على الحبس الاحتياطي لأحمد سراج، وإيداعه بسجن العاشر من رمضان، تاركًا زوجته تواجه وحدها أعباءً مالية ونفسية إضافية، محاولة أن تكون أمًا وأبًا بديلًا للسيطرة على آثار القبض عليه

كما تتلقى زوجة الكاتب الصحفي نبأ الاحتجاز عبر اتصال هاتفي من مجموعة من المحامين، وعلامات الدهشة تعلو وجهها إذ ليس لزوجها أي نشاط سياسي أو حتى توجهات مخالفة للدولة، كما سبق وأن حصل على جائزة المعلم المثقف من وزارة التربية والتعليم.

وكرسَّ سراج وقته للكتابة إلى جانب وظيفته الأساسية مدرسًا للغة العربية، حيث صدر له 22 كتابًا عن الهيئة العامة للكتاب، وأعمال مسرحية، كما يعمل مدققًا لغويًا، كتب في صحف عدّة منها الأهرام، والمصري اليوم، وأخبار الأدب، والتحرير، وفي جرائد عربية عدّة، محررًا في الأدب والفنون والثقافة والنقد الأدبي، كما كان دائم الظهور في قناة النيل الثقافية، وسبق له العمل مستشارًا للنائب العام السعودي في تحرير المحتوى الإلكتروني.

التنكيل بأسر الصحفيين

قالت نقابة الصحفيين في بيان لها "إن التحقيق مع أهالي المحبوسين يعد تحولًا خطيرًا في التعامل مع ملفات قضايا الرأي، ويمثل ردة على الوعود بمراجعة أوضاع المحبوسين"، وأن "من حق أهالي المحبوسين اتخاذ كل الإجراءات، التي تساعدهم في الدفاع عن ذويهم، ومن ذلك مخاطبة وسائل الإعلام لتبرئة ساحتهم، والرد على الاتهامات الموجهة لهم".

بيان النقابة جاء تعقيبًا على قرار القبض على ندى مغيث زوجة رسام الكاريكاتير أشرف عمر، المحبوس احتياطيًا منذ 22 يوليو الماضي، وإحالتها إلى نيابة الدولة العليا، في 16 يناير 2025، التي وجهت لها اتهامات "الانضمام لجماعة إرهابية ونشر أخبار كاذبة"، وقررت في الأخير إخلاء سبيلها بكفالة خمسة آلاف جنيه، مع إدراجها على ذمة القضية رقم 7 لسنة 2025.

القبض على "مغيث" جاء على خلفية نشاطها المستمر في التذكير بزوجها المحبوس على ذمة التحقيقات جراء عمله الصحفي، وفي المطالبة بالإفراج عنه، وفي بيان صادر عن وزارة الداخلية، قبل يوم واحد من القبض على ندى مغيث، جاء فيه أن الوزارة تنفي ما صدر عن إحدى السيدات -يقصد ندى مغيث- "بمقطع فيديو تم تداوله على مو اقع التواصل الاجتماعى"، تدعي فيه "إلقاء القبض على زوجها والتحصل على مبالغ مالية وبعض المتعلقات من محل سكنه أثناء ضبطه ودون إثباتها فى محضر الضبط"، واختتم البيان بالقول: "جارى اتخاذ الإجراءات القانونية حيال مروجى تلك الإدعاءات الكاذبة".

بالفعل تم القبض على "مغيث" وذلك على خلفية الحوار الذي أجرته مع موقع ذات مصر، وأداره المذيع بالموقع أحمد سراج، وتحدثت فيه عن المبالغ والمتعلقات التي حرزت دون إشارة إليها في محضر الضبط، كما ألقي القبض على أحمد سراج مجري الحوار.

أخيرًا ..توصيات

شهد شهر يناير 2025 وقوع 11 انتهاكًا، بعضها ارتكبه مدنيين والبعض الآخر ارتكبته جهات حكومية، فيمَا لم نرصد وقوع انتهاكات ارتكبتها المؤسسات الصحفية بحق صحفييها خلال الشهر. كما رصدنا خلال الشهر تطورات شهدها المجتمع الصحفي تم تناولها بالوصف والتعليق خلال صفحات التقرير، في ضوء كل ذلك نطرح هذه التوصيات.

في ضوء ما سبق نطرح عدد من التوصيات

- تعزيز الحماية القانونية للصحفيين والإعلاميين المطالبة بمراجعة القوانين المنظمة للصحافة والإعلام لضمان حرية التعبير وعدم استغلالها لتقييد الصحفيين.

- العمل على تقليص فترات الحبس الاحتياطي، خاصةً في القضايا المتعلقة بالرأي والصحافة. دعم الجهود النقابية لضمان حقوق الصحفيين، خاصةً في حالات الحبس والتوقيف التعسفي.

- تحسين بيئة العمل الصحفي والإعلامي عبر توفير آليات دعم قانوني مجاني للصحفيين الذين يواجهون انتهاكات أثناء تأدية عملهم.

- تعزيز استقلالية المؤسسات الإعلامية لمنع تحولها إلى أدوات دعاية أو قنوات لنشر الشائعات.

- توفير برامج تدريبية للصحفيين حول السلامة المهنية، لا سيما في بيئات العمل ذات المخاطر العالية.

- تعزيز الشفافية والمساءلة من خلال الضغط على الجهات المسؤولة، لنشر بيانات دورية عن حالة الحريات الصحفية والانتهاكات المرتكبة بحق الصحفيين.

- دعوة المؤسسات الحكومية والأمنية إلى مزيد من الشفافية في التعامل مع الصحفيين وعدم تقييد وصولهم إلى المعلومات.

- الدعوة إلى إنشاء لجنة مستقلة لمراقبة الانتهاكات الواقعة على الصحفيين وتوثيقها بشكل رسمي.

- ضرورة توفير برامج تدريبية للإعلاميين حول الأمن السيبراني لحماية حساباتهم الشخصية ومنصاتهم من الاختراقات.

- إنشاء وحدات تقنية متخصصة داخل المؤسسات الإعلامية لمتابعة أي هجمات رقمية والتعامل معها فورًا.

- العمل على رفع وعي الصحفيين بكيفية تأمين بياناتهم الشخصية وحماية مصادرهم من التهديدات الإلكترونية.

- دعم أسر الصحفيين المحبوسين عبر تقديم دعم نفسي ومادي لأسر الصحفيين المحتجزين، خاصةً مع استمرار حالات الحبس الاحتياطي، وكذلك الضغط على الجهات القضائية للنظر في الإفراج عن الصحفيين المحتجزين بغير أحكام نهائية.

- تعزيز دور المجتمع المدني في دعم أسر الصحفيين والتوعية بقضاياهم في وسائل الإعلام المحلية والدولية.

حقوق النشر والاستخدام

يحتفظ المرصد المصري للصحافة والإعلام بكافة الحقوق المتعلقة بمحتوى هذا التقرير، نصًا وبيانات وتحليلاً. يُسمح باستخدام المحتوى لأغراض غير ربحية في مجالات البحث والتوثيق والتدريب، شرط الالتزام بنسب الاقتباس للمصدر وعدم إجراء أي تحريف أو اجتزاء يخلّ بسياقه أو دلالاته. ويُحظر صراحةً إعادة نشر المواد الواردة أو استخدامها في سياقات تجارية أو إعلامية دون إذن كتابي مسبق من إدارة المرصد، مع مراعاة المبادئ المهنية وحقوق الملكية الفكرية. يمثل أي استخدام غير مصرّح به انتهاكًا لحقوق النشر وقد يُعرّض مرتكبه للمساءلة القانونية.

www.eojm.org
info@eojm.org
01557774094
EOJM
EOJM

يهدف برنامج الرصد والتوثيق، إلى متابعة كافة الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون والإعلاميون والمؤسسات الصحفية والإعلامية في مصر. ويعتمد منهجيته الخاصة في عملية الرصد التي تقوم على 3 محاور رئيسة في رصد الإنتهاكات؛ الأول: الرصد الميداني عبر فريق العمل الميداني؛، والثاني: التواصل مع الضحايا للتأكد من وقوع انتهاكات بحقهم وتوثيق شهاداتهم، والثالث: يتم في حالة عدم تو افر معلومات ميدانية أو تواصل مباشر، ويتم الرصد والتوثيق من خلال الصحف والقنوات عبر وسائل الإعلام الإلكترونية.

وبرنامج الرصد والتوثيق، بمثابة مركز الدائرة لعمل المرصد المصري للصحافة والإعلام؛ حيث يتم من خلاله إبلاغ برنامج الدعم والمساعدة القانونية بالقضايا التي يجب العمل عليها، و إبلاغ البرامج البحثية الأخرى بالقضايا الملحة في هذا التوقيت والتي يستلزم العمل عليها.

المرصد المصري للصحافة والإعلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media
EOJM
www.eojm.org